أيها الربيع.. اعتذر لنا!!

جميل مفرح

> انطلقت شرارته الأولى من مظلومية فرد واحد بأقصى الغرب العربي، فتداعى لهذه الشرارة شرر كثير من الغرب حتى الشرق، في منطقة موات أصابها وظل يصيبها الخمول في مقتل طوال عقود إن لم نقل قرون من الزمن.. كان البوعزيزي صرخة أولى تلتها الصرخات، وطلقة افتتاحية انهالت من بعدها الطلقات، ولكنها كانت طلقات مختلفة الأشكال والأهداف والمبررات، ولم تكن كلها طلقات من فوهة المظلومية والانعتاق كما كان يجب!!

> إنه هو المسمى بالربيع العربي القادم من حقول قصية التربة والمنشأ كما يرى البعض، أو النابتة جذوره في التربة العربية، كما يدعي البعض الآخر، وسيظل الخلاف قائماً إلى أبد غير قصير عليه وحوله سواء من ناحية الوصف أو من ناحية المقاصد والأهداف أو من نواح مختلفة أخرى!! إلا أنه كان وحصل وما يزال يحاول التماسك مع أن الظروف والأحوال تكاد تجزم بأنه كائن ناقص في تكوينه ومظهره على الرغم من أنه ولد صحيحا معافى غير أن ظروف البيئة أو البيئات التي كان يفترض أن يترعرع فيها ربما كانت غير مناسبة ليكتمل نموه ويشبّ عن الطوق!!

> هل حقا كان ربيعا؟ ربما فذلك كان واردا لو لم تتطفل عليه فصول أخرى تسلب منه شخصيته وتتداخل بصفاتها معه وفي صفاته.. هل مايزال ثمة أمل لأن يعود الربيع ربيعا؟ كان ذلك مأمولا في مرحلة مهده وطفولته الأولى أما الآن فأعتقد أن المستحيل يكاد يكون أقرب منه وأكثر منه تجسُّدا.. وذلك كله برأيي لم يكن ليحصل لو لم تطأ السياسة براعمه وهي تتفتق وتتنفس عبيرها الطفل وألوانها الأولى.. لقد بغت السياسة على حياتنا وعلى فصولنا ففرت بقفارها من أن تكون مقصداً لاخضرارنا وربيعنا، وجاءت لتقودنا من جديد وتنأى بنا عن حياضها التي كبلتنا وأسرت تاريخنا وكبَّدت حضارتنا خسائر جمة لا يكاد يدرك حصرها ولاتعويضها.

> أيها الربيع أين أزهارك التي كنت تعدنا بتقلدها والاغتسال بعبقها؟!! أين الاخضرار الذي يفترض أن يكون رسالتك ومنهجك؟! أين نحن؟! بل أين أنت؟! لم نعد نريد منك عبقا ولا إشراقا ولا مطرا ولا ثمرا.. لم نعد نحلم بأن نقطف من بساتينك زهور أحلامنا ولا ثمار طموحاتنا.. غدونا نحلم فقط في أن نأمن في جوارك وأن تتركنا عيونك المحدقة بنا وبأوطاننا لم نكن يوما أعداءً لسماتك، ولا قتلة لأزهارك، ولم نترصد لأنهارك بقاذوراتنا ولا لعصافيرك ببندقياتنا، فقط كنا مواسم من الاشتياق إليك، وفصولاً من أمنياتك التي كنت تعد، فغدونا في لمحة حال كسرا ويبابا وأطلالا مما خلفته أعاصيرك غيَّر المرتقبة..

أيها الربيع نعرف ما يجب عليك.. نحن في انتظارك فاعتذر.

الحوار ومعركة المفهوم

أ.د عبدالله أحمد الذيفاني

> تسيطر على الإعلام العربي بعامة والإعلام اليمني بخاصة برامج أعدت لبيئات مجتمعية مختلفة، ويغلب عليها جانب الترفيه والتثقيف بقضايا لا تلامس قضايا المجتمع ولا تقدم معالجات حقيقية وناجعة لها.

فالبرامج الموجهة للأطفال برامج مترجمة في أحسن الأحول، تتحدث بلسان عربي، وتقدم قيما ذات عمق وإرث غير عربي، كما إن البرامج الموجهة للشرائح الاجتماعية الأخرى كالمرأة والشباب والراشدين، تقوم على نفس القاعدة، وتستقدم مسلسلات وبرامج غير عربية، أو عربية مستغربة، وتناقش قضايا المرأة والشباب من وحي مواثيق واتفاقيات دولية، وتطرح المفاهيم التي تقوم عليها المجتمعات التي تختلف مع الأمة العربية اختلافاً جوهرياً مع المرجعيات العقدية والقيمية والمجتمعية المستمدة من الأعراف والتقاليد والعادات.

هذه الخلطات البرامجية التي لا تؤسس على أهداف تربوية موجهة للجماهير لتشكلهم بنسيج اجتماعي قيمي ملتحم بالجسد الوطني والقومي ومتوافقاً معه ومعبراً عنه، تؤدي بالمحصلة إلى حدوث اغتراب في التفكير، وغربة في الفكر، وغربة تجميع الحلول والمعالجات من دهاليز الغير وأرشيفه، واستعارة شعاراته وتوجهاته، وبما ينتج فجوات كبيرة بين أصحاب هذا الفكر المغترب ومجتمعاتهم وتثمر تشكل وعياً مضطرباً في جانب وأسيراً وتابعاً للآخر في جانب آخر.

انعكست هذه الهيمنة الإعلامية على كل قضايا المجتمع العربي بما فيه اليمن، وأحدثت بهذا الانعكاس وعياً مفترقاً في تقديراته لكل مفاصل الحياة وتداخلاتها والمخارج المقدرة لكل قضية من القضايا.

ولعل من أبرز هذه الانعكاسات أن النظرة اليوم للتعامل مع الأجهزة الاستخبارية العالمية بمختلف مسمياتها واللجوء إلى السفارات واللجوء إلى السفراء والحصول على أموال من هذه المصادر لا يعد بأي حال من الأحوال جريمة أو على الأقل تضر بالبلد وسيادته وإرادته وقراره المستقل، بتمكين الغرباء الذين لا يمكن أن يكونوا حريصين على بلداننا قدر حرصهم على الوصول إلى مفاصل تكويننا الاجتماعي والسياسي والوقوف على نقاط القوة والضعف، والتي يعملون على تدمير نقاط القوة وإحداث المزيد من الضعف في نقاط الضعف. وبحيث يتحول هؤلاء الغرباء إلى مرجعيات وأصحاب الحلول التي في ظاهرها الرحمة وفي باطنها ومن قبلها العذاب، فهم في الأول والأخير ليسوا جمعيات خيرية ترتجي رضا الله والجنة، قدر ما تسعى بكل حرص إلى حماية مصالحها وتعزيز وجودها واستثمارها بما يعود بالنفع لأوطانهم التي يدينون لها بالولاء والانتماء بكل المعاني والدلالات.

إن تغيير النظرة للتعامل مع الآخر والانفتاح عليه بأبواب ونوافذ مشرعة لا تحافظ على الحد الأدنى من درجات الحفاظ على الهوية والذات الوطنية، والوصول معه إلى أعلى درجات التنكر لقيم المواطنة والولاء والانتماء، والذهاب بعيداً بكل جرأة إلى نقد الواقع بعيون الآخر، وطرح الحلول والمعالجات بفكر الآخر وعقليته، وإعلان شعارات المستقبل بنظرته وتقديراته، يعد مؤشراً خطيراً لإنحدار قيمي في الفكر السياسي والممارسة الحزبية، والعمل في منظمات المجتمع المدني.

لقد كشف مؤتمر الحوار الوطني الشامل أننا لا نمتلك أي إرث يمكن استدعاء قيمه وطرحها على طاولة الحوار سواء في شكل الدولة، والحقوق والحريات، والحكم الرشيد، والعدالة، والتنمية وهيئات الدولة ومؤسساتها، وشكل الآخر المرجعية والسند في الفكر والتجربة إلى درجة أننا لم نعد قادرين على طرح المخارج من مخزوننا الحضاري والتاريخي وعمقنا القيمي، وتجاربنا في الحكم وبناء الدولة في مراحل مختلفة من التاريخ، فالحكم الرشيد نتعامل معه على أساس مفهوم الآخر للرشد، وشكل الدولة على النحو الذي يرضي الآخر حتى في المصطلح واللفظ المستخدم والعدالة، وفق تجارب الآخر، وبما ينسجم واتجاهات المهيمن ويجاري قناعاته، والحقوق والحريات على أرضية الشرعة الدولية، وبعيداً عن الخصوصية والمرجعيات العقدية والقيمية التي يقوم عليها المجتمع ويستمد منها هويته ورسالته.

نقاط على الحروف

الحلقة الأولى

إنني هنا لا أدعو إلى الافتراق مع الآخر والخصومة معه، قدر دعوتي إلى إحداث توازن تام وكامل بين تمسكنا بالخصوصية وبما يحميها ويحقق اتصالاً مع المعاصرة ومتغيراتها والانتفاع بها بما يعزز الخصوصية من جهة وينقلها إلى مواكبة واعية وناضجة للمتغيرات من جهة أخرى.

وفي هذا السياق نسأل: ما الذي يمكن أن تقدمه الفيدرالية ولا يقدمه الحكم المحلي كامل الصلاحيات وفق تقسيم متوازن للوحدات الإدارية على قاعدة الأقاليم (المخاليف) التي تمثل تجربة حاضرة في تاريخنا اليمني العربي الإسلامي.

ولن أذهب بعيداً في استدعاء الماضي، ولكنني استدعي وثيقة العهد والاتفاق وأدعو الجميع إلى طرحها وثيقة مرجعية أو وثيقة يتم التوافق عليها، فالوثيقة صناعة يمنية خالصة في الفكر والتجربة والممارسة والمقترحات والرؤية للدولة وشكلها ومؤسساتها وكسر المركزية ونقل السلطة من المركز إلى الأطراف بكل الأبعاد والتجليات.

ألم تكن العودة إلى وثيقة العهد والاتفاق عودة إلى العقل والرؤية والتوافق اليمني، وكانت عودة ستوفر جهدا، ومالا، وزمناً، وأسرارا كشفت بكل مستوياتها وصنوفها العسكرية والأمنية، والاقتصادية والقيمية، وأظهرت القوى الاجتماعية والسياسية اليمنية أنها أعجز من أن تصل وتتوصل إلى رؤية موضوعية ومنهجية للدولة والمستقبل بعيداً عن قيادة الآخر وتوجهاته.

إن الغربة التي نعيشها جعلت كل من يريد أن يكون رمزاً أن يمتد برؤاه ومواقفه إلى المنظمات الدولية وبناء مشاهد فعله على أساس "الأخضر الأمريكي". مباشرة أو عبر وكلائهم. وعليه أن يكون جريئاً غير متردد في نقد كل شيء حتى نفسه وتكوينه واستنكار وجوده في بلد اسمها اليمن، التي لا يمكن أن تكون بلداً إلا إذا كانت في ذيل العالم المتقدم كما يسمى، بقيود محكمة من التبعية والأسر في المفاهيم والقيم والتوجهات، ما لم يحدث ذلك فستظل اليمن بلداً لا يستحق البقاء والحياة بمفهوم القرن ومن ينطح به ويستخدم في تمكينه، وفي ظل هذا الفهم يتم فرز المجتمع وجماهيره وفق مواقفهم من التسليم بإرادة الآخر ومفاهيمه من عدمها فيكون تقدمياً إذا سلم بذلك، ويكون متخلفاً إرهابياً ظلامياً عنصرياً، قومياً متعصباً لتاريخ لا قيمة له، إذا رفض التسليم أو كانت له وجهة نظر، وهي لعمري مقاربة تستحق النقل إلى المشافي النفسية لإعادة التوازن إليها، وتخليصها من الشوائب والبحث عن الأخضر وما يعادله، ويوازيه ويتساوق معه ويعبر عنه بمسمى أجنبي أو إسلامي أو عربي.

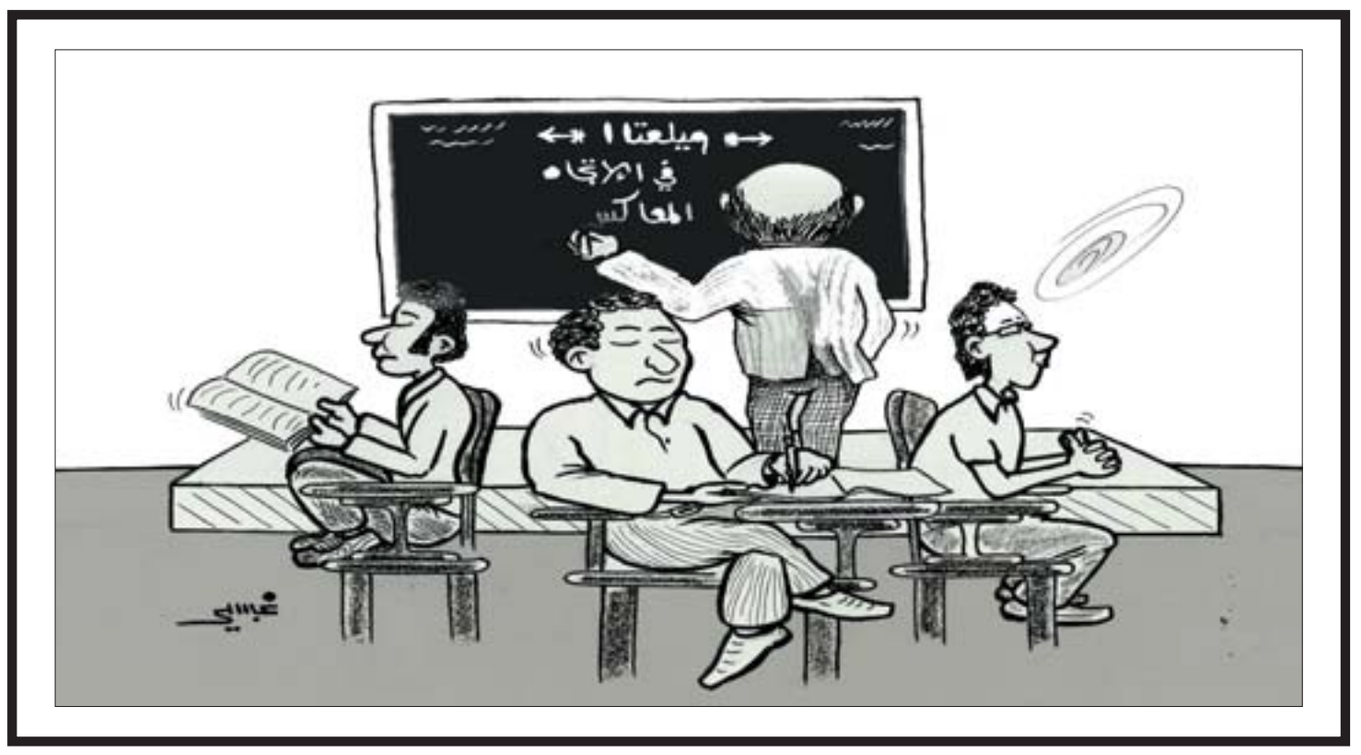

وجهة مطر

أحمد غراب

مصنع الأمثال

1. معي لك كهرباء اذا عاش " برجها ".
2. شل منه رحله ، والشقا لمن كفله .
3. العلم في الغدر كالنقش في البقر.
4. من جد وجد ومن اشترى ماطور حصد .
5. صاحب بالين " حكومة وفاق".
6. اسأل مكفل ولا تسأل كفيل.
7. اللي ما يعرفش التسوية يقل ثلثين بثلث.
8. كل حزب على مزبلته صياح.
9. مؤتمر الحوار خلاصته كل واحد يصلح سيارته.
10. الرجل المناسب يا معه واسطة يا مناسب.
11. اذا كثروا الوكلاء زاد التواكل.
12. سنة المغترب خمستعشر شهر.
13. البيت في جوعه تحرم عليه الجرعة !
14. حمار يفوت ولا حوار يموت.
15. ابليس تربطه في رمضان ولا ابليس فالت طول السنة.
16. اذا دخلت الطائفية من الباب خرج الوطن من الطاقة.
17. قالوا للحرامي احلف قال الله يعدمني الشعب.
18. أن تضيء شمعة حوار خير من ان تضرب برج دمار.
19. طاحونتك الخربانة ولا رحى كفيلك العمرانة.
20. اذا جار الجار اجلس في الدار.
21. ماطور يعزك ولا كهربا تحنبك.
22. تقله طول بلاسبول يقلك شدة وتزول.
23. أبوها الزرة مش كل مرة تسلم الجرة.
24. ماطور الكذاب ما يولعش.
25. الشهر ثلاثين يوم والمعاش يوم.
26. شباب طلعوا من المولد بلا حمص واحزاب طلعت من المولد وهي ترقص.
27. قال المنصب للمتحزب طبلي ازمرلك.
28. ياهارب من معصرة البطالة يا واقع في طاحونة الغربة.
29. كمموا ثور المحراث وما كمموا ثور مخزن الحبوب.
30. حاوي لاوي وعامل مداوي.
31. صامت الكهرباء وما قد طلع الهلال .
32. اسمع خطابك أصدقك أشوف قصورك استعجب!
33. لاتكن مدب في بلد المليون مطب.
34. مالك تبكي ياسعيد؟ قال ضيعت اليمن السعيد.

راسلونا بأفكاركم واقتراحاتكم ومشاكلكم على الايميل التالي:

ghurab@gmail.com

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

مسؤولية الحوار

محمد راجح سعيد

إن اليمن لن تقوم لها قائمة إلا بالتوافق واستشعار مسؤولية الحوار وهذا حقيقة لا يجب أن يغفلها أي عاقل يحب مصلحة اليمن، وكان من حسن قادة اليمن وشعبه أن ارتضى جميع الفرقاء السياسيين بالانضمام إلى قارب نجاة للجميع وهو مؤتمر الحوار الوطني فهو الحكم الأخير وحتى أولئك الذين يحلو لهم أن يهددوا بالانسحاب من المؤتمر فسوف يظل المؤتمر الوطني للحوار قائماً لأن أي فريق يفكر في الانسحاب لن يوقف عمل المؤتمر بقدر ما يؤثر على التوافق الوطني وعليه فإنه من المهم أن يتحمل كل طرف وجهة الطرف الآخر بروح ومسئولية وحب الوطن لأن الاختلاف وارد ولكن بمزيد من الاجتهاد والتقرب والانسجام سوف تحل كل الإشكاليات والاختلالات والاختلافات بين أعضاء مؤتمر الحوار الوطني.

لقد جاءت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة بمثابة انقاذ لقادة العمل السياسي والشعب اليمني كله، فلماذا لا ينتهزها الجميع ويسخرها لمصلحة الشعب اليمني وقادته السياسيين.

إننا في اليمن لازلنا أسعد حظاً مما يجري في سوريا والعراق وذلك بفضل المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة ولذلك فقد طالب الكثيرون من قادة الدول أن تكون للأشقاء في سوريا مبادرة مثل المبادرة اليمنية وتأييد من دول أوروبا والعالم كله وكذلك مجلس اليمن.

يجب أن نثبت للأشقاء والعالم كله أن اليمنيين جديرون بالثقة ولذلك على الفرقاء السياسيين في اليمن أن يتوحدوا لأن الكرة الآن في ملعب اليمنيين وعليهم أن يضعوا مصلحة اليمن قبل المصالح الشخصية والقبلية والحزبية فاليمن هي الباقية.

إن التوافق السياسي هو الأهم في هذه المرحلة ويشكل الأهمية الكبرى لاستشعار مسؤولية الحوار، ولذلك فإن الحوار الوطني هو كما أسلفنا قارب نجاة الجميع، وإذا كان الأشقاء والأصدقاء والعالم كله قد وقف إلى جانب اليمن لحل الأزمة التي نشبت في البلاد منذ بداية عام 1991م فإن الجميع لن يستمر في مناصرة ودعم اليمن إذا لم يستشعر اليمنيون أنفسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم وإرساء نظام سياسي جديد وذلك بقبول الجميع ما سيخرج به الحوار من قرارات وتوصيات يقبل بها الجميع وتصب في مصلحة الوطن، وبلاشك ستشهد اليمن عهداً جديداً وفي كل الأصعدة ويكون بذلك اليمنيون قد ضربوا أروع الأمثلة في حل مشاكلهم، أما إذا حدث العكس لا قدر الله فإن اليمن سوف تنزلق في عالم مجهول وهذا ما لايريده الجميع.

لماذا لاتفعل القوانين والقرارات المائية؟

> إن التحدي الأكبر بالنسبة للقوانين والتشريعات المائية في اليمن يكمن في تطبيقها، أما صياغتها وإقرارها فلم يشكل في يوم من الأيام مشكلة حقيقية

محمد العريقي

تسعى اليمن حالياً إلى تثبيت وتجذير الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون، التي ظلت تتطلع إليها منذ قيام الثورة اليمنية قبل أكثر من خمسين عاما، فقد كان لضعف أو لانعدام تطبيق النظام والقانون أثر كبير على مسار التحديث والبناء والتنمية، وبرزت الكثير من التشوهات المتراكمة، واستنزفت الموارد وتدهورت دون أن يكون هناك ضوابط جامحة تحد من خطورة هذا التدهور وبالذات في قطاع المياه.

ورغم أن هناك العديد من القوانين واللوائح على مختلف الأصعدة ومنها في مجال المياه، إلا أنها ظلت بعيدة ومغيبة دون أي تفعيل، وهذا يعكس عدم الجدية في التطبيق، وابتعاد القول عن الفعل.

وإذا كان المجتمع اليمني يعتزم الدخول إلى مرحلة جديدة عنوانها التحديث وتطبيق القانون، فالأولى أن يكون التطبيق الفعلي والسريع للقوانين والقرارات المتعلقة بحماية الثروة المائية، هذه الثروة هي مصدر الحياة والتنمية في كل المجالات، وهذا يتطلب إدارة وإرادة قوية.

فالإدارة الناجحة تقوم على قواعد من الأنظمة والقوانين والسياسات والخطط المناسبة التي تحدد الرؤية والمسار وتضبط أي انفلات.

والإدارة المائية الفعالة تحتاج إلى أرضية مناسبة من السياسات والخطط.. وإلى سند قانوني قوي وصارم يكفل الالتزام بها ويحمي مصالح الآخرين وحقوقهم. فثمة أشخاص لا تجدي معهم أي مناشدات أو برامج توعية، وليس لديهم استعداد للتقيد بالخطط والبرامج فيضعون مصالحهم الخاصة فوق أي مصالح أخرى. مثل هؤلاء لا ينفع معهم إلا الشدة والضبط عن طريق حزمة من التشريعات القانونية.

ولاشك أن اليمن قطعت شوطا كبيرا في اتجاه إصدار التشريعات المائية لا يقصد بها الإضرار أو التعسف بحق المستخدمين وإنما الهدف منها هو إطالة أمد الموارد المائية وتأمين حاجة الأجيال القادمة من المياه من خلال تنظيم وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، ورفع كفاءة نقل وتوزيع استخدامات الموارد المائية وحسن صيانة وتشغيل منشآتها، وإشراك المنتفعين بإدارة الموارد في مراحل تنميتها واستثمارها وحمايتها والمحافظة عليها.

إن التحدي الأكبر بالنسبة للقوانين والتشريعات المائية في اليمن يكمن في تطبيقها، أما صياغتها وإقرارها فلم يشكل في يوم من الأيام مشكلة حقيقية، فقد ظهر الاهتمام بمثل هذه التشريعات قبل أن توجد وزارة المياه والبيئة (أنشئت الوزارة في عام 2003م بينما صدر قانون المياه رقم 33عام 2002م)، وتم تحديث القانون وإجراء تعديلات عليه وصدرت لائحته التنفيذية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 112 لعام 2011م ومع ذلك فقد ظلت هذه التشريعات دون تفعيل مؤثر فالاستنزاف والإهدار والعشوائية في الحفر مستمر حتى الآن.

مع أن الدستور يحرم استنزاف الموارد الطبيعية دون ضوابط ومنها الموارد المائية، والقانون المدني (رقم 19 لسنة 1992م) تطرق لموضوع المياه حيث ورد في المادة (1366) منه: الماء لا يملك ملكية خاصة إلا بالنقل أو بالإحراز أو ما في حكمهما.. ويعتبر حفر بئر لمتلقي الماء إحرازا له إذا أتى من مباح ومر في المجرى.

وليس هذا وحسب بل إن التشريعات تحرص أن يحصل المواطن على مياه شرب نقية وفي هذا الصدد نصت المادة (22) من قانون المياه على أنه: " يمنع بيع أو توزيع المياه لأغراض الشرب بواسطة براميل أو صهاريج متنقلة أو شبكات توزيع أو بأي وسيلة كانت، إلاّ إذا كانت هذه الوسائل ملائمة صحيا لنقل المياه المخصصة لهذا الغرض".

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (253) لعام 1999م بشأن المواصفات القياسية لمياه الشرب والري والمواصفات القياسية للمياه العادمة الصناعية والتجارية والخدمية، وحدد القرار عددا من المهام منها: مراقبة الموارد المائية وحمايتها من التلوث ومراقبة المياه العادمة الخارجة من المصادر المختلفة.

ولم يغفل قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م موضوع المياه، حيث أشار في مواده رقم (16، 17، 18) على دور السلطة المحلية في تنفيذ وإدارة وصيانة مشاريع المياه.

وصدرت عن مجلس الوزراء العديد من القرارات المنظمة لإدارة المياه واستغلالها، ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (343) لعام 2002م بشأن الضوابط والإجراءات في مناطق الحجر المائي، والقرار رقم (277) لسنة 2004م بشأن لائحة تنظيم عمل حفارات آبار المياه وحركتها في اليمن.

ويعد قانون المياه رقم (33) لسنة 2002م تتويجاً للجهد التشريعي للمياه في اليمن.. وقد تناول ذلك القانون العديد من الجوانب المتعلقة بالمياه وذلك برؤية شاملة ومتكاملة لإدارة وتنمية واستخدام هذه الموارد استندت إلى مبدأ الإدارة المتكاملة الذي أصبح اليوم النهج المتبع عالمياً في هذا المجال.

وقبل ذلك كانت لليمن عدة محاولات تشريعية في مجال المياه.. حيث أعد مشروع قانون تنظيم استغلال الموارد المائية عام 1990م، وذلك كجزء من نشاط مشروع دعم المجلس الأعلى للمياه الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي جاء تلبية لطلب الحكومة بضرورة الإسراع في وضع تشريعات مائية تلبي الحاجة المتزايدة لتنظيم استغلال الموارد المائية في اليمن.

وقد تضمن مشروع القانون الخطوط العامة لتشريعات الموارد المائية في اليمن واحتوى على أربعة فصول موزعة على (44) مادة.

وفي عام 1995م صدر القانون رقم (26) بشأن حماية البيئة والذي تكون من القانون (86) مادة، وتناول في بابه الثاني حماية المياه والتربة واستخدام المبيدات في (9) مواد.

وبهذه المحاولات التشريعية تكون اليمن قد استوعبت أهمية القانون كأداة هامة للإدارة المائية، وسايرت بذلك اهتمامات العالم المنصب بهذا الجانب.

خاصة بعد تزايد الاهتمام والتأكيدات في المحافل الدولية على ضرورة أن تقوم الدول التي تعاني من تحديات مائية بتطوير تشريعاتها والانطلاق بها إلى حيز التنفيذ. وتتكرر مثل هذه المطالب في كل المؤتمرات واللقاءات المتخصصة الدولية.

والإشارة هنا إلى مشاركة مستخدمي المياه في المسؤولية هي جوهر العملية الإدارية للمياه..إذ يرى الكثير من المهتمين بالمياه أنه ورغم فشل المحاولات التي بذلت حتى الآن لتنظيم استغلال الموارد المائية الجوفية، إلاّ أن تنامي الأزمة يفرض الحوار الوطني وخاصة ونحن نعيش فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي يستوجب العمل من خلاله على وضع الرؤى والتصورات التي تساعد في انتشال الأنظمة والقوانين من دائرة المزيدات الكلامية، إلى واقع الفعل والتطبيق وبالذات قوانين المياه.

الثورة ALTHAWRAH DAILY

يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388